**حقوق الإنسان في حضارات بلاد الرافدين– العراق:**

**محاضرة في مادة حقوق الانسان لطلبة المرحلة الاولى / قسم الفيزياء**

**استاذ المادة/ المدرس الدكتور انتصار عبد عون محسن**

تعتبر حضارات وادي الرافدين أقدم الحضارات البشرية وأولها إهتماماً بحقوق الإنسان، وتعتبر الوثائق السومرية من أقدم الوثائق التي إهتمت بحقوق الإنسان والتي كان القانون والعدالة والحرية من أساسيات الفكر العراقي القديم منذ أن بدأ التدوين (الكتابة) بالألف الثالث قبل الميلاد.

وردت كلمة حرية (أماركي) في نص سومري لأقدم وثيقة عرفها العالم القديم تشير بصراحة إلى أهمية حقوق الإنسان وتأكيدها على حريته وبرفضها كل ما يناقض ذلك.

وبعد انقضاء الألف الرابع قبل الميلاد، وحينما نمت قرى العراق الأولى وصارت مدنها عامرة تعقدت فيها الحياة وتشابكت مصالح السكان والمعبد والكهنة، كان لابد من تشريعات لحماية الفرد في المجتمع وتنظيم أمور الحياة في الدولة المدنية فوضعت الإصلاحات الاجتماعية أعقبتها قوانين وشرائع وفي جميعها كان للمرأة نصيب كبير.

فقد وضع الملك السومري أوروكاجينا حاكم سلالة لكش عدداً من الإصلاحات الاجتماعية لتنظيم حياة الأسرة والمحافظة على مكانة المرأة واستقلاليتها في مجتمع المدنية السومرية.

وفي شريعة أورنمو مؤسس سلالة أور الثالثة السومرية عدد من المواد القانونية تعالج حقوق المرأة غير المتزوجة والمرأة المتزوجة والمرأة المطلقة... ولم تغفل شريعة لبت – عشتار(خامس ملوك سلالة ايسن واشنونا (1934-1924ق.م) المرأة وشؤونها العائلية.

وتحتوي شريعة حمورابي (1792-1750 ق.م) الشهيرة على أكثر من 30 مادة قانونية تعالج شؤون المرأة والأسرة من زواج وطلاق وارث وتبني.

وتعتبر شريعة حمورابي العاهل البابلي التي أصدرها في السنة الثلاثين من حكمه الذي دام للفترة (1792- 1750) قبل الميلاد أشهر القوانين التي إهتمت بحقوق الإنسان بعد أعادته توحيد وادي الرافدين بدولة واحدة.

وقد استند حمورابي في شريعته إلى ما كان سائداً من أعراف وقوانين سابقة لزمانه سواء كانت سومرية أم بابلية ألا أنه عمل على جمعها وتنقيتها وتعديلها لتلائم مجتمع الدولة الموحدة الجديدة الواسعة الأرجاء، وقد دون حمورابي مواد شريعته على عدد من المسلات الحجرية ورُقَم الطين ووزعها على أمهات مدن العراق القديم آنذاك مثل نفر وأور والوركاء وسبار وأشور إضافة إلى العاصمة بابل.

تتألف شريعة حمورابي من 282 مادة قانونية مدونة باللغة البابلية والخط المسماري وتقسم إلى ثلاثة أقسام رئيسية:- هي المقدمة والمتن والخاتمة وينتهي قسمها الأعلى بنحت بارز للآله شمس اله العدل وأمامه حمورابي واقف بخشوع.

واحتوت شريعة حمورابي بموادها المختلفة على قضايا تتعلق بالقضاء والشهود والسرقة والنهب وشؤون الجيش والزراعة والقروض كما أن هناك مواد عديدة تعالج الشؤون العائلية من زواج وطلاق وارث وتبني وتربية وكل ماله علاقة بحياة الأسرة وهناك مواد خاصة بالعقوبات والغرامات.

وفي المقدمة المطولة التي أستهل بها حمورابي شريعته نلتمس بوضوح حرصه على سعادة المجتمع البابلي ورفاهيته وسيادة القانون والنظام وتأكيده على أنصاف المظلوم وحماية حقوق الضعيف والأيتام والأرامل والضرب على أيدي المُستغليِن والمُرتشين من الموظفين والجُباة والآمرين في الجيش.

وكان في بلاد وادي الرافدين العديد من القوانين وأحكام المحاكم التي عثر عليها في هذه البلاد ومنها.

1. **قانون حمورابي** – ملك بابل (1792- 1750) ق.م والذي اكتشفته بعثة أثرية فرنسية في منطقة الهضاب الواقعة إلى الشرق من مدينة بابل وهو منقوش على نصب حجري، ويُعرف حمورابي بنفسه في مقدمة قانونه بأن اسمه حمورابي، والذي يعني الأمير الذي يخاف الله، وأن السماء نادته من أجل الشعب وإرضائه وأنه يُقيم العدل في الأرض يقتلع جذور الشر والأشرار حتى لا يضطهد القوي الضعيف.
2. **قانون أُشنونا:** الذي تم اكتشافه عام 1945 ونشرت ترجمته عام 1984 وتظهر فيه التفرقة بين الرقيق الأجنبي والرقيق البابلي، حيث كان رقيق البابليين مؤقتاً وهو أشبه ما يكون بالعقوبة، أما رق الأجانب فهو دائم ألا إذا أعتقه سيده، وتشير القوانين أن الناس في بابل متساوون لا فرق بينهم وأن الطبقات المشار إليها بين الأحرار والعبيد، ناجمة عن التفرقة بين البابلي والأجنبي.

وبهذا يكون العراقيون القدماء قد سبقوا غيرهم من شعوب المنطقة بحوالي ألف سنة في وضع الإصلاحات والقوانين التي تحفظ للفرد حريته وحقوقه وأمنه.